التنويع الاقتصادي و أثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجز ائر مربع كالدور السحري (2017-2024)

Economic Diversification and Its Impact on Macroeconomic Indicators in Algeria (2017–2024): An Analysis Using Kaldor's Magic Square

فاطمة طالب [1]، عبد الصمد سعودي [2*]

[1] جامعة تيبازة، الجزائر، fatima_taleb@yahoo.com

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/27 تاريخ القبول: 2026/06/29 تاريخ النشر: 2026/07/30

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل أثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، البطالة، والتضخم. تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والصادرات، مما يجعل اقتصادها هشًّا أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

توصل البحث إلى أن التنويع الاقتصادي يُعد ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة. وأظهرت النتائج أن زيادة التنويع تؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري، خفض معدلات البطالة، وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، الاقتصاد الكلي.

Abstract: This research aims to examine the state of economic diversification in Algeria and analyze its impact on key macroeconomic indicators such as GDP, trade balance, unemployment, and inflation. Algeria heavily relies on the hydrocarbon sector as its main source of revenue and exports, which makes its economy vulnerable to global oil price fluctuations.

The findings indicate that economic diversification is a strategic necessity for ensuring economic stability and achieving sustainable development. The results show that increased diversification contributes to reducing trade deficits, lowering unemployment rates, and enhancing the economy's resilience to external shocks.

Keywords: economic diversification, GDP, trade balance, macroeconom.

Jel Classification Codes : O55. O11. E24

* المؤلف المرسل

1. مقدمة: يمثل التنويع الاقتصادي إحدى الاهتمامات الأساسية للدول والحكومات سواء كانت متقدمة أو نامية على حد السواء، لذلك تسعى لضبط الاقتصاد بما يتلاءم مع امكانياتها ومتطلبات شعوبها، وخصوصا الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، الأمر الذي يجعل هذه الاقتصاديات أكثر عرضة لتأثيرات خارجية مرتبطة بالمورد الوحيد المعتمد عليه.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تركز وتعتمد بشكل كبير على النفط فإن أي تذبذب في أسعار المحروقات يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية الى أن تعيد النظر في البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون دائمة وغير زائلة، قصد الخروج من التبعية النفطية وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا كما أن الحصول على اقتصاد قوي يتطلب البحث في البدائل المتاحة، والعمل بشكل أكبر على القطاعات الاقتصادية: الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات، ....إلخ.

1.1إشكالية البحث: من خلال ما تطرقنا اليه، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول أثر التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية وانعكاسه على اقتصاد الجزائر، خاصة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات) خلال الفترة (2017-2024)، والتي تقودنا إلى معرفة مدى أهمية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تصاغ في التساؤل التالي:

"ما مدى انعكاس التنويع الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2017-2024) ؟."

من خلال هذه الإشكالية المحورية، التي سوف نجيب عليها من خلال تعمقنا في معالجة موضوع البحث، نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ماهي الحلول الممكنة والمتاحة للتخلص من هيمنة المورد الوحيد وتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ماهي المصادر التي تساهم في تنويع اقتصاد الجزائر؟
- ما هو واقع القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)؟

2.1الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفة الذكر، ارتأينا وضع الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل لتوفير الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفا أساسيا لأي دولة، وضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر وهيمنة المورد الوحيد على الاقتصاد الوطني.

- تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة على تنويع مصادر ايراداتها والتركيز على الايرادات خارج قطاع المحروقات والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية.

- تؤثر القطاعات غير نفطية بشكل اجابي على الناتج المحلي الاجمالي خصتا القطاعين الاقتصاديين الفلاحي والصناعي من أبرز المصادر التي ساهمت في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات .

3.1 أهداف البحث :تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

- إعطاء نظرة شاملة عن التنويع الاقتصادي من خلال دراسة الإطار النظري للموضوع وعرض المفاهيم ودوافع اللجوء لتبني سياسة التنويع الاقتصادي.

- التعرف على آليات تفعيل التنويع الاقتصادي.

- التطرق إلى متغيرات الدراسة.

- ابراز دور القطاعات غير نفطية على الاقتصاد والتي تعد السبيل الأمثل للتحرر من الاعتماد على المورد الواحد، والحد من الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضع الايرادات العامة للجزائر.

2. المربع السحري لنيكولا كالدور

1.2 تعريف المربع السحري لكالدور: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط يبعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسميا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (الصمد، 2016، صفحة 282)

2.2 تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول: ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

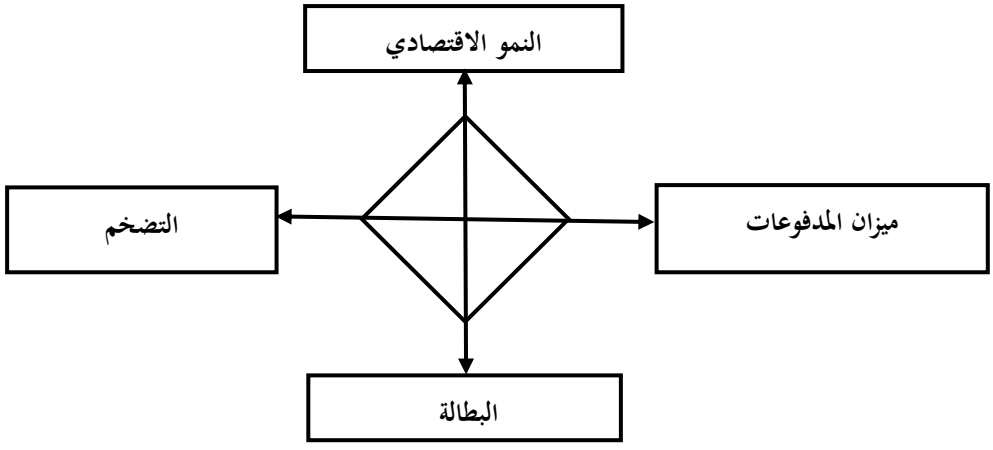
3.2 تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد: المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 1- 3 %.

4.2 تحقيق معدل بطالة منخفض: تسعى الدول إلى تخفيض معلات البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد.

5.2 تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات): إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

6.2 شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه: إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: المربع السحري لكالدور



Source: Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie, DUNOD, Paris, 2005, p118.

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات. أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية.

يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

3. تحليل المتغيرات الاقتصادية من خلال مربع كالدور: لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقا، والمتمثلة في معدل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة وميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر: تحقيق النمو الاقتصادي في الوقت الراهن الشغل الشاغل لجميع الدول خاصة الدول النفطية التي تسعى لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، ومن بينها الجزائر، ومن خلال الجدول نلخص معدلات النمو الاقتصادي.

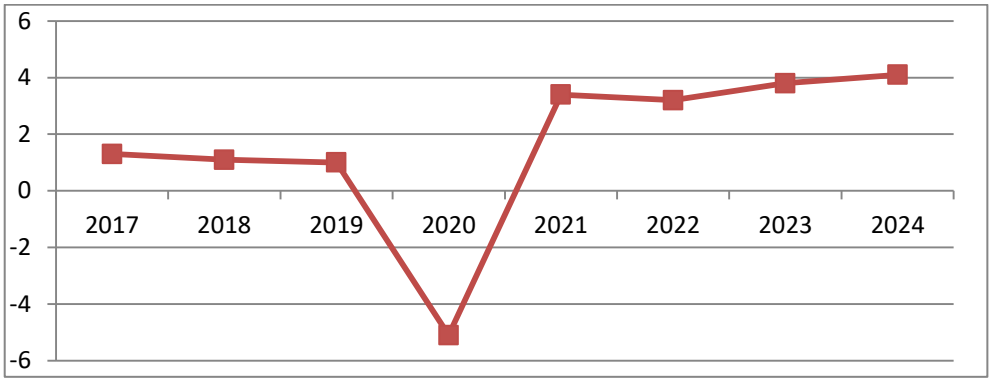
الجدول 1: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2017-2024)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل النمو الاقتصادي%	1.3	1.1	1	5.1-	3.4	3.2	3.8	4.1

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2017-2024.

والشكل التالي يوضح نسب معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الشكل 2: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الوطني عرفت تراجعا مستمرا مند سنة 2017، بنسبة 1,3% متأثرا إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات سنتي 2018 و 2019، أما في عام 2020 أدى فيروس كورونا، إلى إغراق أغلب الاقتصاديات في ركود غير مسبق، لم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن هذه الأزمة الصحية لتسجل نسبة سالبة 5,1-%. ارتفع النمو الاقتصادي الوطني بنسبة 3,4% في سنة 2021 وتراجع إلى 3,2% في سنة 2022، ويعكس ذلك أداء نشاط اقتصادي يختلف محركاته عن محركات السنة السابقة. ففي الواقع، إذا كان الانتعاش الحاصل بعد الجائحة في سنة 2021، قد بدأ بشكل رئيسي بسبب نمو قطاع المحروقات.

2.3 تطور البطالة في الجزائر: تعتبر البطالة مؤشر أساسي للتنمية، ومعرفة مدى القوة الاقتصادية في البلاد، الجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الفترة المدروسة.

الجدول 2: تطور البطالة في الجزائر (2017-2024)

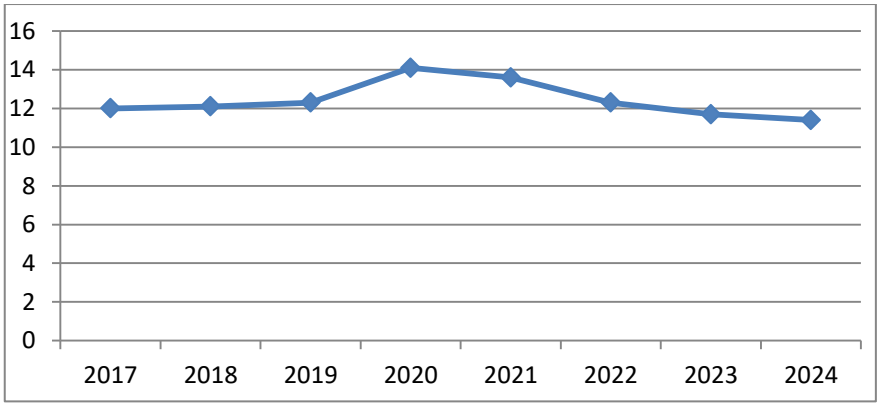
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل البطالة %	12	12.1	12.3	14.1	13.6	12.3	11.7	11.4

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2022، والموقع :

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate

ولتوضيع معطيات الجدول مثلناها بيانيا في الشكل التالي:

الشكل 3: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

هناك استقرار في معدلات البطالة في الجزائر رغم السياسات التقشفية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، نتيجة لانخفاض مداخيل البلاد من المحروقات، خاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، كما أن جائحة الكورونا ساهمت في ارتاع معدل البطالة بسبب سياسة الاغلاق وتوق العديد من القطاعات.

3.3 تطورمعدلات التضخم في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور معدلات التضخم:

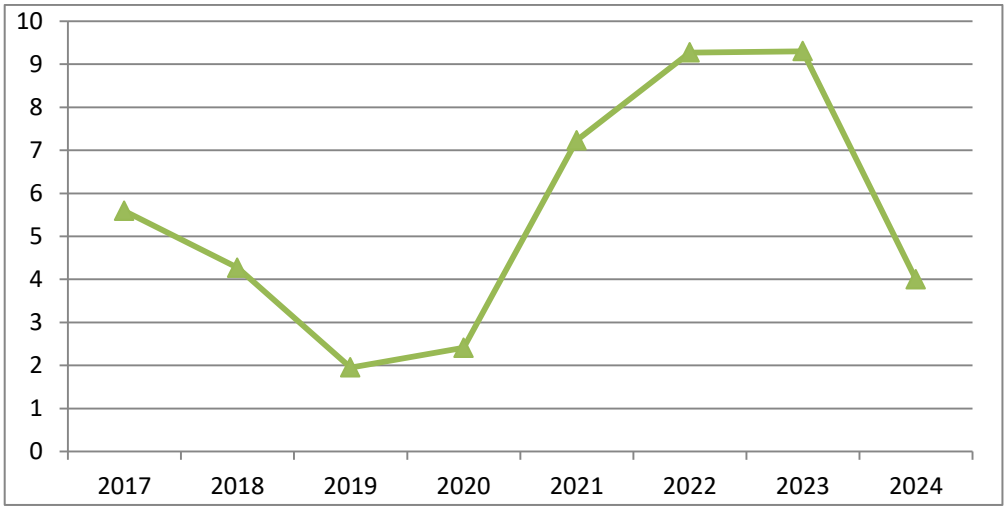
الجدول 3: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل التضخم%	5,59	4,27	1,95	2,41	7,23	9,27	9.3	4.0

المصدر: مؤشرات أسعار الاستهلاك والتضخم، بنك الجزائر،2004/2024.

ومن أجل توضيح وتشبيع تلك التطورات قمنا بتمثيلها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل 4: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه معدل التضخم لسنة 2017 منخفض نوعا ما حيث قدر ب 5,59%، واستمر في الانخفاض خلال الثلاث سنوات 2018،2019،2020، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار، وعلى الرغم من ذلك ارتفع التضخم الكلي إلى 7,23% في 2021 وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته في الخمس سنوات الأخيرة ليسجل 9,27% في 2022 بسبب تضخم أسعار المنتجات الغذائية. ولا تزال السياسة النقدية تيسيريه برغم الخطوات التي اتخذها بنك الجزائر المركزي نحو إدارة السيولة بمزيد من الفعالية.

4.3 ميزان المدفوعات (الصادرات، الواردات):

يعتبر مزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي من خلالها يمكن معرفة الانعكاسات التي أحدثتها الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر لدينا الجدول والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري في الجزائر:

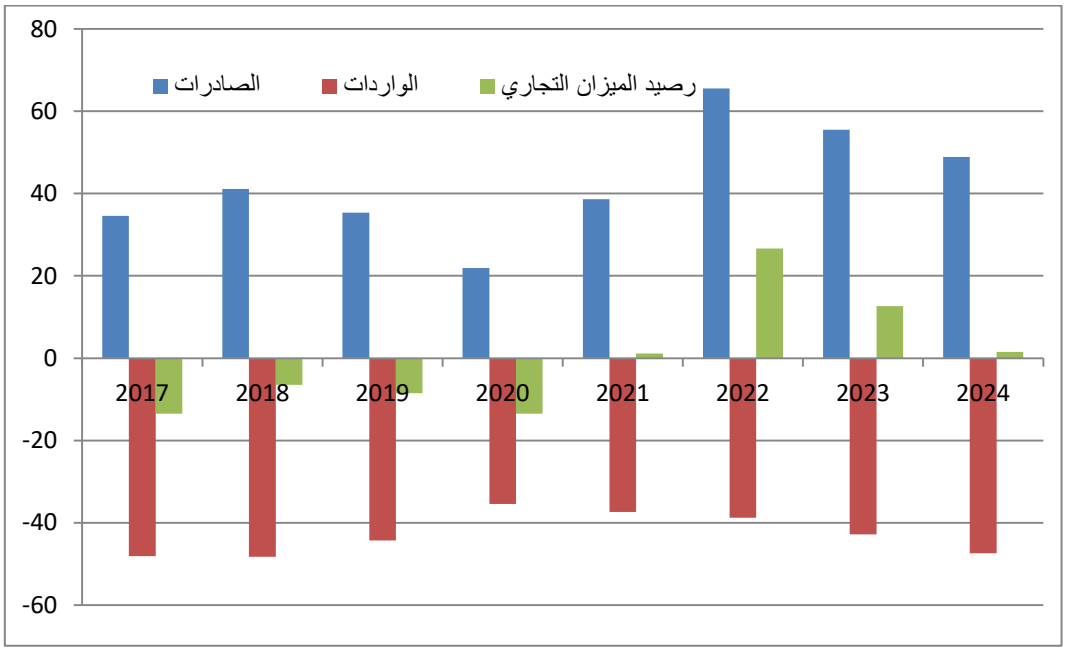
الجدول 4: تطور أرصدة ميزان المدفوعات وسعر البترول في الجزائري (بمليار الدولارات)

السنوات	سعر البترول(بالدولار)	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2017	54,1	34,569	-48,076	-13,506
2018	71,3	41,146	-48,292	-6,474
2019	64,4	35,323	-44,323	-8,494
2020	42,1	21,932	-35,421	-13,496
2021	72,7	38,636	-37,405	1,153
2022	103,7	65,526	-38,757	26,660
2023	83.5	55.5	-42.84	12.66
2024	81.7	48.9	-47.4	1.5

المصدر: التقرير السنوي للاقتصاد الجزائر 2024

يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017-2022) إلى الشكل التالي:

الشكل 5: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا خلال أربع سنوات الأولى من الدراسة إلا أن العجز سنتي 2017 وسنة 2020 شهد تفاقما كبيرا بنحو 13,506 مليار دولار أمريكي، عام 2017 و13,496 مليار دولار في 2020، والناتج عن تدهور قيمة الصادرات الناتجة عن المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط حيث أن سعر برميل النفط الخام انخفاض في 2020 ليصل إلى 42,1 دولار أمريكي وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات أيضا. أما بالنسبة للواردات، فقد واصلت في تسجيل انخفاضات متتالية منذ سنة2017، ومع ذلك تمثل سنة 2020 أكبر انخفاض. وبالفعل بلغ تراجع الواردات من 48,076 مليار دولار بسنة 2017 إلى ما يقارب 35,421 مليار دولار أمريكي سنة 2020. نظرا لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ونقص التمويل الخارجي (الدين الخارجي)، تم تمويل هذه العجوزات بشكل حصري تقريبا عن طريق سحب احتياطات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب). نلاحظ انتعاش قيمة الصادرات ابتداء من سنة 2021 من 38,636 مليار دولار إلى 65,526 مليار

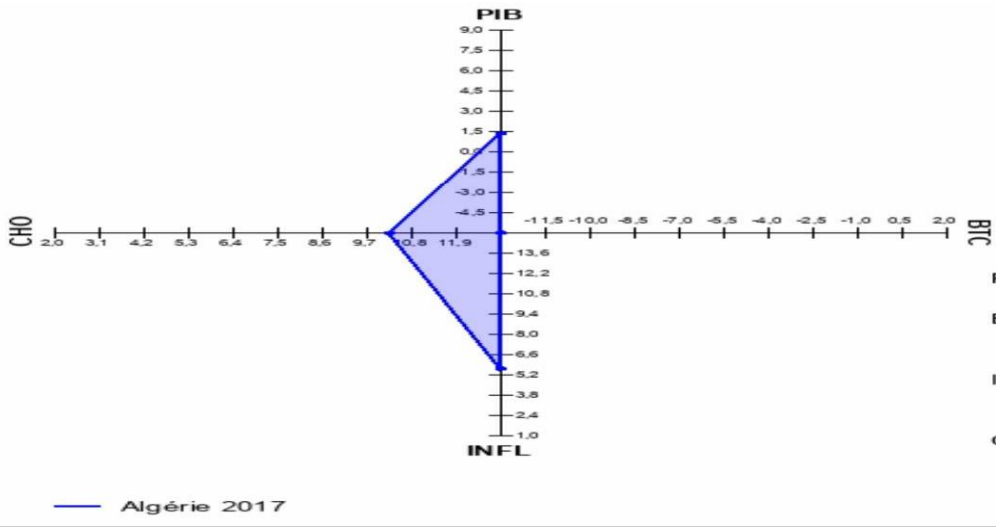
دولار أمريكي عام 2022، راجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول لتصل قيمته إلى 103,7 دولار سنة 2022، وعلى الرغم من زياد الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة فائض في الميزان التجاري سجل فائضا قدره 26,660 مليار دولار عام 2020 مقارنة بفائض قدره 1,153 مليار دولار سنة 2021. وبلغ أقصاه سنة 2023 ب 12 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 7 مليار دولار.

4. التطبيق على المربع السحري لكالدور: لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات لاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقا، والمتمثلة في معدل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه ارتأينا رسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

للقيام بتحليل شامل للتنويع وانعكاساته على المتغيرات الاقتصادية نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

1.4 تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2017

الشكل 6: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2018

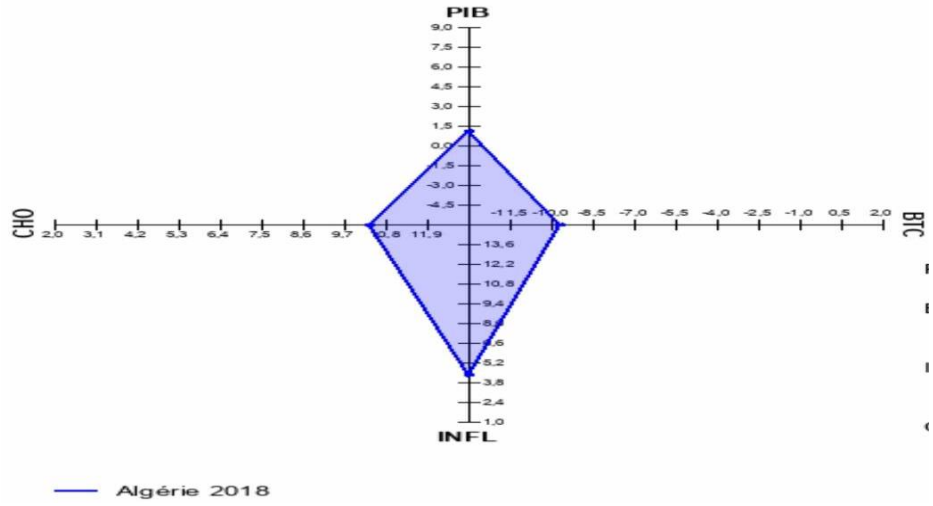


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **تحليل متغيرات مربع كالدور في الجزائر 2017:** نلاحظ تقلص في مساحة مربع كالدور من جهة اليمين عام 2017، نتيجة العجز الذي سجله ميزان المدفوعات طول الفترة بسبب انخفاض اسعار المحروقات وانخفاض قيمة العملة المحلية، ما يقابله توسع في مؤشر البطالة بنسبة 11,7% ، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 5,59%، واستقرار معدل النمو عند 1,3%، نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام.

2.4 **تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2018**

الشكل 7: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2018



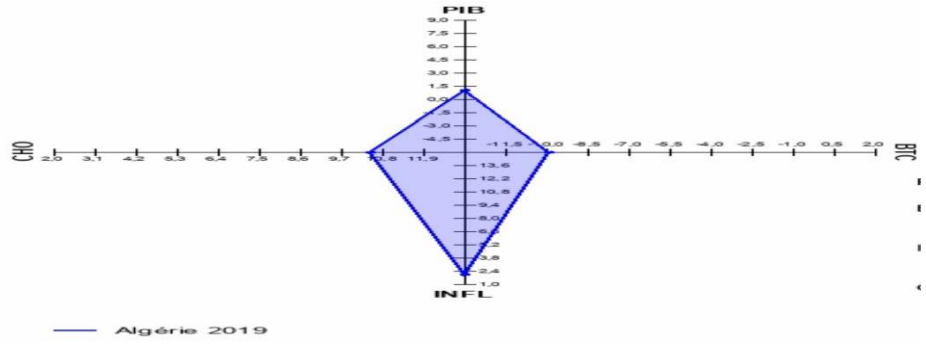
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **تحليل متغيرات مربع كالدور في الجزائر 2018:**

مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الاتجاهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية، بالنسبة لميزان المدفوعات نلاحظ تحسن المؤشر وذلك راجع إلى ارتفاع قطاع المحروقات، منتقلة من 19,9% في 2017 إلى 22,4% في 2018 بفضل انتعاش الأسعار العالمية للمحروقات، أما من ناحية البطالة فنلاحظ الاستقرار وبقاء الشكل على حاله، بالنسبة لمعدلات النمو نلاحظ تراجع في المؤشر نظرا للانكماش القوي في إنتاج المحروقات، أما فيما يخص التضخم فبشكل عام أنها كانت مقبولة بنسبة 4,27%.

3.4 تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2019

الشكل 8: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2019



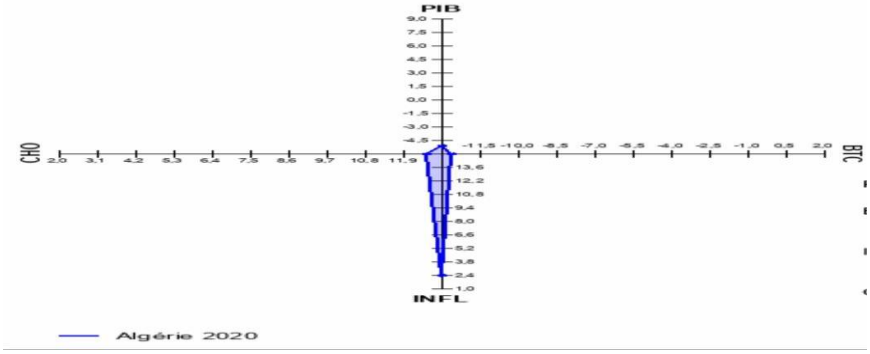
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **تحليل متغيرات مربع كالدور في الجزائر 2019:**

نلاحظ أن وتيرة النمو الاقتصادي شهد تراجعا متأثر بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات والقطاعات خارج المحروقات، أما في جهة توازن المدفوعات، فشهد تذبذبا إلى حد ما بسبب الانخفاض النسبي لأسعار البترول وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للواردات، وبالنسبة لمعدلات البطالة خفض إلى 11,4% ، أي انخفاض قدره 0.3 نقطة مئوية وذلك بفضل استعادة الاقتصاد الوطني 280000 منصب شغل، أما فيما يخص التضخم كانت سنة 2019 الأكثر تضخما وذلك بسبب غلاء المواد الأساسية.

4.4 تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2020

الشكل 9: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2020



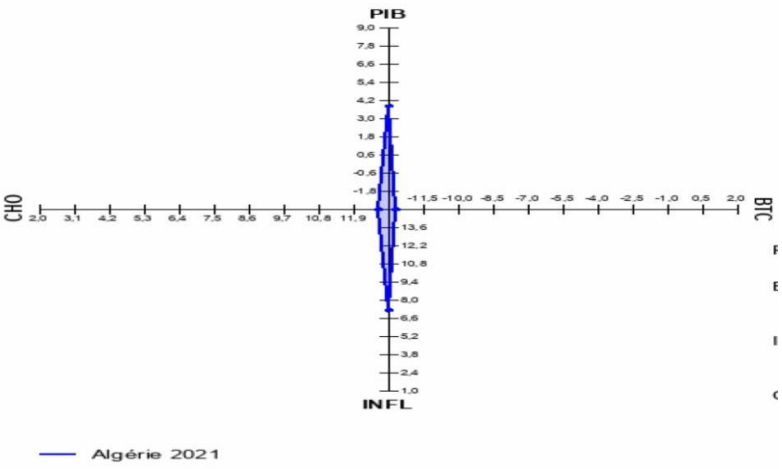
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **تحليل متغيرات مربع كالدورفي الجزائر2020:**

نتيجة لسياسة الغلق وتراجع الأداء الاقتصادي تقلص منحنى كالدور في الاتجاهات الأربعة، وعلى الرغم من انخفاض الواردات، أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة عجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والتضخم وانكماش في معدل النمو بنسبة 1,5-%.

5.4 تطبيق مربع كالدورالسحري على الاقتصاد الجزائري 2021

الشكل 10: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2021



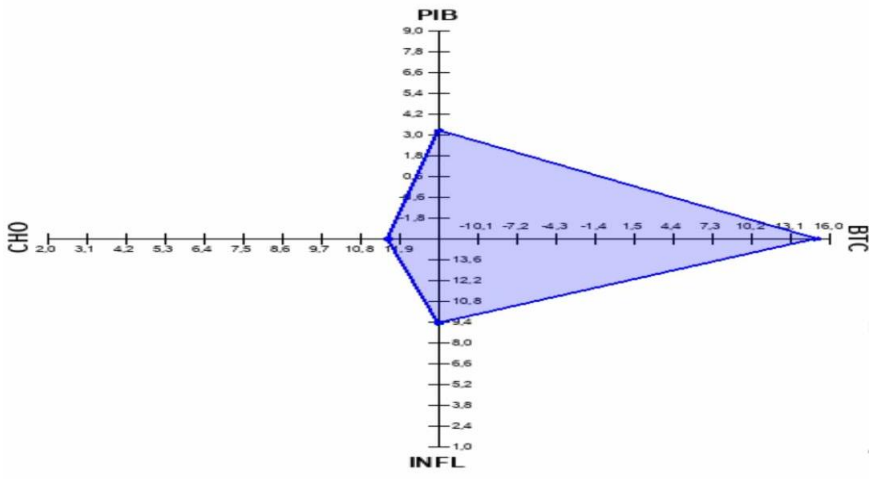
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **تحليل متغيرات مربع كالدورفي الجزائر2021:**

من الشكل أعلاه نلاحظ أن مربع كالدور السحري يبتعد كثيرا عن الحالة المثالية وهوا ما يظهر تقلص شديد في مساحة المربع، بالرغم من وجود ارتفاع طفيف في معدل النمو وتحسن معدل التضخم بفضل انتعاش الطلب العالمي على البترول، إلا أن رصيد ميزان الدفوعات سجل عجز بنسبة 1,153% وذلك بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية مع ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة المواد الغذائية، صاحبه ذلك ارتفاع في حصيلة معدلات البطالة.

❖ تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2022

الشكل 11: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ تحليل متغيرات مربع كالدور في الجزائر 2022:

نلاحظ في هذه الفترة بأن مربع كالدور اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات، أما من ناحية البطالة فنلاحظ الانخفاض المحسوس في معدلاتها، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي شهد تراجع إلى 3,2% في 2022 مقارنة بسنة 2021 والذي بلغت نسبته 3,4% بسبب انتعاش في قطاع المحروقات، إلا أن الانتعاش الحاصل في سنة 2022 راجع بشكل رئيسي من نمو القطاعات خارج المحروقات، أما فيما يخص التضخم فهي تعد السنة الأكثر تضخما ليصل إلى 9,27% وهذا بسبب معدلات النمو المحققة آنذاك.

وبشكل عام نلاحظ أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بالأمر السهل، بل تحسن في أحد المحاور بمقابل تدهور في محور أخر في نفس السنة وبالمقارنة بين السنوات يمكن القول أن سنة 2018 كانت هي الأفضل لتحسن جميع المؤشرات مقارنة بالسنوات الأخرى.

5. طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الموارد الطبيعة المتاحة.

رغم غنى الجزائر وامتلاكها الكثير من المؤهلات والمقومات (الانسانية والطبيعية)، إلا أن نمو اقتصادها يبقى بطيئا مقارنة بما تملكه من إمكانيات ضخمة، وذلك لارتباطها بقطاع المحروقات، الذي يعتبر المحرك الرئيسي له، لذا تسعى الجزائر لمحاولات اصلاح متتالية من أجل انتقال اقتصادها من التركيز إلى التنويع.

6. متطلبات وشروط تحقيق التنويع الاقتصادي.

إن قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية، يمكن استخلاص هذه الشروط من خلال نجاح بعض التجارب الدولية وفشل أخرى وهي:[1]

- ✓ القيام باستراتيجية تنويع طويلة نسبيا مدروسة في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي ومحاولة ربطه بالواقع الاقتصادي.
- ✓ تعديل أسلوب الدولة الريعية في إدارة فوائضها.
- ✓ تزايد دور الدولة خاصة في تمويل المشاريع الضخمة.
- ✓ تطوير البنية التحتية وتجهيزها وإعطائها لاهتمام الأكبر.
- ✓ القيام باستراتيجية تنويع تعتمد على مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تمكن من تحسين مستوى التنويع الفعال والحقيقي.
- ✓ تنمية قاعدة الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب.
- ✓ الاهتمام بالسياسات التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق درجة التنويع الاقتصادي.
- ✓ إدارة الفوائض المالية بتوجيهها نحو إحلال بدائل حقيقية تكون مصادر للدخل في المستقبل.
- ✓ الاهتمام بالاستثمار الداخلي والخارجي.

- ✓ اعتماد خطة للتنمية والتطوير ترتكز على التصنيع وهذا بناء على أن التصنيع أصبح احد أهم أركان الاقتصاد التي ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية.
- ✓ الانتقال إلى اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات الذي يستوجب الاعتماد على التصنيع القائم على التكنلوجيا.
- ✓ الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي.

الخاتمة:

أكدت العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية على أن الموارد الطبيعية نقمة اكثر منها نعمة، مما أدى بالدول التي تركز في نشاطها الاقتصادي على مورد واحد، للبحث عن مخرج من ضيق الموارد الطبيعية لتفادي أثارها السلبية، كحالة الجزائر التي عانت كثيرا من تذبذبات أسعار البترول على اقتصادها مما أدى الى اتباع سلسلة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية، وأهمها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات من خلال النهوض بأهم القطاعات والاستغلال الأمثل للإمكانيات الصناعية والفلاحية والخدماتية، وبالتالي يتبين أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر هي بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات واشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني.

النتائج: من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج بعضها خاص بالجانب النظري والاخرى بالجانب التطبيقي وهي كالتالي:

- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للجزائر للتخلص من الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل، ومن أجل توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية (السلعية والخدماتية) في الناتج المحلي الاجمالي، كما يتيح لكافة الموارد الطاقية والطبيعية وكذا البشرية لتوجيهها توجيها سليما.

- ✓ إن التعرف على محددات التنويع يلعب دورا هاما في وضع استراتيجية التنويع الاقتصادي، وتتمثل هذه المحددات في مختلف القطاعات المحركة لنمو ومن أهمها قطاع المحروقات الذي يهيمن على ميزان المدفوعات لاقتصاد الوطن.
- ✓ كما أن تطوير مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي لا يقل أهمية، وذلك لتقييم التقدم في مسار التنويع الاقتصادي، وتحديد نقاط الضعف، في هذا الاطار يعد معامل هيرفندل-هيرشمان أكثر مؤشرات التنويع الاقتصادي استخداما.
- ✓ بالرغم من اهتمام الجزائر بالتنويع الاقتصادي خلال الفترة الاخيرة، إلا أن النفط مازال يلعب دورا هاما حيث يعتبر المهيمن على اقتصاد البلاد، وأن القطاعات الغير نفطية والتي تعتبر الوعاء الأساسي لتوليد الايرادات خارج النفط مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي، وبهذا فإنه وجب بذل جهود كبيرة لفك الاعتماد على النفط.
- ✓ يعد قطاع المحروقات من أهم القطاعات المسيطرة يحث يلعب دورا مهما في إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، لذلك فإن اعتماد الاقتصاد على القطاع يترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، وهذا ما تطرقنا اليه من خلال الدراسة التطبيقية.
- ✓ تملك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الاقتصادي لكن معظمها غير مستغلة، والسبب في محدودية القطاعات غير نفطية هي المشاكل والمعوقات التي تعترضها، خاصة سوء التسيير والتنظيم والافتقار للتكنلوجيا والمقومات المساعدة على تطورها.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد متنوع انتاجي ومتمكن يسمح بتحقيق معدلات نمو عالية،
- ✓ العمل على الجهاز الإنتاجي، وذلك بترقية وتطوير الأنشطة الإنتاجية غير النفطية على غرار الفلاحة، الصناعة، التجارة، السياحة، وكذا التكنولوجيا والخدمات.
- ✓ العمل على تحسين وتطوير القطاع الطاقوي خصوصا بما يتعلق بالطاقات المتجددة، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تكتسبها الجزائر.
- ✓ تقوية الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لماله من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ تشجيع المشاريع المطروحة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة.

المراجع:

1. **أ عبد الوهاب**، قراءة للسياسات المالية والنقدية الحالية وأفق الاصلاحات، المركز المصري لدراسة السياسات العامة، القاهرة، 2018.
2. **ب العباس**، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، 76، الكويت، 2006.
3. **البنك الدولي**، بيانات البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02
4. **ج عبد الله عقيل**، النقود والمصارف، مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
5. **ج جميلة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، أسس الاقتصاد الدولي، عمان، 2013.
6. **صندوق النقد العربي**، تقرير افاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي، 2019.
7. **ص أمين**، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015.

8. **ت عبد الرحيم يوسف حسن**، الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. **م عبد الله الظاهر**، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي، لبنان، 2004.
10. **ع محمد عبد العزيز**، ن إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 2003.
11. **م مدحت مصطفى**، س عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
12. **M Lakehal**, Dictionnaire d'économie contemporaine, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001.
13. **ONU,** Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
14. **P Neal Hess**, Economic Growth and Sustainable Development, Routledge, London and New York, 2013.
15. **M Delaplace**, Monnaie et Financement de l'économie, édition DUNOD, Paris, 2005.